

Distr.
GENERAL

A/53/63
S/1998/100
4 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على
الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في
أفريقيا الوسطى
صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول المتسم بالعنف
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية الذي اعتمد في
١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في طوكيو.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإصدار التقرير بوصفه إحدى وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود المعنونة
"التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، و "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية
العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى" و "صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول
المتسم بالعنف" و "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي" و "التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة"، وبوصفه إحدى وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) هيساشي أودا
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تقرير مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية المعقود في طوكيو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

- ١ - اجتمع المؤتمر الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية في طوكيو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لمناقشة مشكلة تعزيز القدرات الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة لمنع الصراعات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى. وحدد المؤتمر نقطة انطلاقه من مفهوم أن الوقاية خير من العلاج. وهناك شعور عميق بالحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجية الوقائية الفعالة في الظروف الراهنة، حيث انتشرت الصراعات الإقليمية، ولا سيما الصراعات فيما بين الدول، التي أصبحت متفشية، وتعمل على تدمير النسيج الأساسي للمجتمع وعلى تقويض الأساس الذي يقوم عليه الحكم.
- ٢ - ومع التسليم بأن مؤتمر طوكيو هذا يعتبر خطوة أولى في العملية المعقدة ولكن الضرورية لوضع استراتيجية متكاملة للوقاية من الصراعات، رحب المشاركون بمبادرة حكومة اليابان بأشراك المجتمع الدولي في عمل مشترك لوضع هذه الاستراتيجية الوقائية بواسطة الأمم المتحدة.
- ٣ - وكان هناك اتفاق عام بأن: (أ) الإرادة السياسية لأعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعمل الوقائي أساسية لنجاح الاضطلاع بالأنشطة الوقائية للأمم المتحدة؛ (ب) ينبغي تناول مشكلة التوفيق بين القلق المشروع للمجتمع الدولي واحترام مبدأ السيادة بعناية؛ (ج) يتعين تناول مسألة تزويد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالموارد المالية لتعزيز قدراتها الوقائية بصورة جديّة بغية إقامة نظام للاستراتيجية الوقائية قابل للبقاء.
- ٤ - يجري التركيز بصفة خاصة على الحالة في أفريقيا، حيث هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية لمنع الصراعات. ويمكن أيضا التطبيق العملي لنتيجة المناقشات التي جرت في هذا المؤتمر في مختلف المناطق الأخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا، مع إدخال التعديلات اللازمة لمعالجة الاحتياجات المحددة لتلك المناطق.
- ٥ - واستنادا إلى هذا الإقرار، فإنه من المعتقد بأن التوصيات التالية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي أسفرت عنها المناقشات في المؤتمر، هي من بين أهم العناصر التي يتعين متابعتها وتطويرها بغية قيام الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية بوضع وتنفيذ استراتيجية وقائية جديدة:

(أ) ينبغي وضع إطار مفاهيمي لاستراتيجية وقائية متكاملة، قائمة على أساس نهج شاملة وإقليمية، يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها، والمنظمات الإقليمية، والبلدان في مناطق الصراعات، والبلدان المانحة، والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على دور المرأة في منع الصراعات. وينبغي أن يشمل هذا الإطار، على وجه الخصوص، الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوقائية للمنظمات للاستجابة لكل مرحلة في تطور الصراعات، مع تناول '١' الأسباب الجذرية الرئيسية للصراع، '٢' العوامل المؤدية إلى تصعيد التوتر، '٣' العوامل المؤدية إلى تفجر العنف، '٤' العوامل التي تساهم في بناء السلام في المرحلة التالية للصراع؛

(ب) يعتبر تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تنمية الدول ورفاه الشعوب شرطا مسبقا لمنع الصراعات. ومع التسليم بهذا، ينبغي إيلاء الأهمية، في جملة أمور، للجهود المبذولة في مجالات مثل '١' إدارة التنوع الاجتماعي، '٢' تخفيف حدة الفقر المدقع، '٣' بناء مجتمع ديمقراطي يضطلع بوظائفه مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، '٤' تعزيز وتدعيم المجتمع القائم على القيم مثل التسامح؛

(ج) ينبغي متابعة التعاون الوثيق والعضوي فيما بين جميع العناصر الفاعلة المشاركة في كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية الوقائية، لا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها وقدرات تقرير السياسات ذات الصلة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛

(د) ينبغي اضطلاع المنظمات الإقليمية بتعزيز المبادرات الإقليمية لمنع الصراعات، كلما كان ذلك ممكنا، بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

(هـ) لكي يكون العمل الوقائي فعالا، فإنه ينبغي اختصار الوقت بين جمع وتحليل البيانات، والقرار باتخاذ إجراء، وتنفيذ هذا القرار إلى أدنى حد من خلال سلسلة من المخططات وتدابير تشمل ترتيبات الانتشار السريع والمقار القابلة للنشر السريع؛

(و) ينبغي تشجيع التطوير المؤسسي من أجل تعزيز القدرات التنفيذية للاستراتيجية الوقائية، بما في ذلك قدرات الإنذار المبكر للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكذلك المنظمات دون الإقليمية؛

(ز) ينبغي تناول مسألة تدريب الموظفين المشاركين في الاستراتيجية الوقائية وبناء القدرة المؤسسية لهذه الاستراتيجية بطريقة شاملة. ولهذا الغرض، ينبغي متابعة تنفيذ برنامج قابل للبقاء لتدريب الموظفين في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٦ - وفي حين أنه ينبغي متابعة تنفيذ سلسلة من التوصيات كما وردت في الفقرة ٥ أعلاه باعتبارها نظاما للاستراتيجية الوقائية، فإنه يمكن في نفس الوقت النظر في تنفيذ التدابير العملية التالية على أساس كل حالة على حدة، تبعا للقبول العام الذي تلاقيه داخل المنظمة المعنية، نظرا لأن الإجراء مطلوب بصفة عاجلة استجابة للصراعات في مختلف أجزاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

(أ) زيادة التفاعل والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من ناحية، ومع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من ناحية أخرى؛

(ب) التعاون الوثيق بين مجتمع المانحين، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل وضع تدابير عملية موضع التنفيذ، مثل تعزيز القدرة الأفريقية على منع الصراعات، والانتشار السريع ومشاريع أخرى؛

(ج) التنسيق العضوي بين الاستراتيجية الوقائية فيما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الميدان والتي تضطلع بتنفيذ عمليات محددة؛

(د) الرصد الفعال لتراكم ونقل الأسلحة الصغيرة في مناطق الصراعات المحتملة؛

(هـ) اضطلاع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بتنفيذ برامج التدريب المشترك للموظفين بغية تعزيز القدرة التنفيذية الوقائية، لا سيما في مجالات الإنذار المبكر والانتشار السريع؛

(و) تعزيز القدرة التحليلية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تحسين أنظمتها للإنذار المبكر، لا سيما من خلال التعاون الوثيق مع أهل الرأي في الخارج؛

(ز) مواصلة الاتصالات المعتادة بين الموظفين المشاركين في العمليات الوقائية والخبراء الخارجيين.

٧ - وقد رحب المشتركون باعتماد حكومة اليابان بذل أقصى ما في وسعها لمتابعة هذا التقرير الهام لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية.
